مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي

الدكتور/ محمد شحادة إسماعيل

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

العدد ١ - السنة ٥٠

رمضان ١٤٤٧ هـ - مارس ٢٠٢٦م

فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي

الدكتور/ محمد شحادة إسماعيل*

ملخص

الأهداف: يتناول هذا البحث موضوع فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي في ظل التوسع في استخدام التقنيات الرقمية والأنظمة الذكية في عمليات الاستكشاف والإنتاج. يهدف البحث إلى تحليل الأسباب الرئيسية للنزاعات الناشئة عن عقود نقل التكنولوجيا، وبيان أنواعها، وتقييم مدى كفاءة الوسائل التقليدية المتبعة في تسويتها، مع اقتراح آليات أكثر تخصصًا وملاءمة لطبيعة القطاع النفطي. **المنهج:** اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة الإطار القانوني الكويتي المنظم لفض النزاعات، ومقارنته ببعض التجارب الدولية، لاسيما نماذج الـ Ombudsman والمنصات المتخصصة في حل النزاعات التقنية. **النتائج:** توصل البحث إلى أن أبرز أسباب النزاعات تتمثل في غموض حقوق الملكية الفكرية، والاختلاف في تفسير الشروط التعاقدية، والتباين في التوقعات الاقتصادية، إضافة إلى التعقيد التقني المتزايد للأنظمة الرقمية النفطية. كما أظهر البحث أن الوسائل التقليدية، كالتقاضي والتحكيم الدولي، تعاني من بطء الإجراءات وارتفاع التكاليف وضعف التخصص التقني. **الخاتمة:** وانتهى إلى التأكيد على أهمية إنشاء آلية وطنية متخصصة تجمع بين الوساطة التقنية والتحكيم الإلكتروني بما يعزز الاستقرار القانوني ويُحسن بيئة الاستثمار في القطاع النفطي الكويتي.

الكلمات المفتاحية: نقل التكنولوجيا، القطاع النفطي، فض النزاعات، التحكيم، الوساطة، العقود الدولية.

* أستاذ القانون الخاص المساعد – كلية الحقوق – الجامعة الإسلامية – اللبنانية.
الإيميل: dr.ismailmohamad@gmail.com

- تسلّم البحث في: ٢/٤/٢٠٢٥، أجيز للنشر في: ٩/٧/٢٠٢٥.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص ٤٤٢

المقدمة

يُعَدُّ قطاع النفط والغاز أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الكويتي، حيث يُسهم بأكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية، ويمثل نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعَدُّ المشغل الرئيسي لسوق العمل المحلي[١]. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الإنتاج، أصبحت عقود نقل التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات تطوير القطاع النفطي، خاصة في ظل التوجه نحو الاستخراج الذكي، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا منخفضة الانبعاثات[٢]. غير أن الاختلافات القانونية، والمخاطر التجارية، وضعف الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية، تجعل من فض نزاعات نقل التكنولوجيا تحديًا رئيسيًا أمام الشركات النفطية في الكويت.

كما أن هنالك أهمية للتكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي، إذ تلعب التكنولوجيا دورًا رئيسيًا في تحسين استخراج النفط وتكريره، حيث تعتمد الكويت على تقنيات مثل الحفر الأفقي، وتقنيات تحسين الاستخلاص المعزز (EOR)، وأتمتة العمليات النفطية باستخدام الذكاء الاصطناعي[٣]. وتشير التقديرات إلى أن تبنّي التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يزيد إنتاجية الحقول النفطية بنسبة ١٥-٢٠٪، فضلًا عن تقليل التكاليف التشغيلية بنحو ٣٠٪، مما يعزز كفاءة عمليات الإنتاج ويرفع القدرة التنافسية للشركات المحلية[٤].

كما تعتمد الكويت بشكل أساسي على التعاون مع الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا المتقدمة، مثل شركات الخدمات النفطية الكبرى (Schlumberger, Halliburton، وBaker Hughes)، التي تزوّد القطاع بأحدث التقنيات والمعدات[٥]. غير أن هذه الشركات تواجه تحديات قانونية وتنظيمية، خاصة فيما يتعلق بحقوق

(١) Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2023 (OPEC 2023).

(٢) International Energy Agency (IEA), The Role of Digitalization in Oil and Gas Industry (IEA Publications 2023).

(٣) BP, World Energy Report 2022 (BP 2022).

(٤) World Bank Group, Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices (World Bank 2022).

(٥) World Bank Group, Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices (World Bank 2022).

الملكية الفكرية، ونقل الخبرات، وإعادة تصدير التكنولوجيا إلى أطراف ثالثة[٦] .

وفي إطار رؤية الكويت ٢٠٤٠ لتطوير قطاع الطاقة، تسعى الدولة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الحقول النفطية[٧]، مثل إنترنت الأشياء (IoT)، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من المخاطر البيئية[٨]. ومع ذلك، فإن غياب إطار قانوني واضح ينظم الملكية الفكرية للبرمجيات والتحليلات الرقمية المستخدمة في العمليات النفطية يشكّل تحديًا رئيسيًا أمام تبنّي هذه التقنيات.

وبالمقابل هنالك تحديات قانونية وتجارية في نقل التكنولوجيا؛ منها ما يتعلق بالنزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إذ يُعدّ عدم وضوح حقوق الملكية الفكرية في عقود نقل التكنولوجيا من أبرز أسباب النزاعات بين الشركات النفطية المحلية والموردين الدوليين. فقد تنشأ خلافات حول من يملك التكنولوجيا بعد انتهاء العقد، وما إذا كان يمكن تعديلها أو إعادة بيعها لطرف ثالث. ويشير تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٩] إلى أن ٧٠٪ من النزاعات التجارية المرتبطة بنقل التكنولوجيا تتعلق بملكية البرمجيات وحقوق براءات الاختراع.

أيضًا تفاوت الأطر القانونية بين الدول، بحيث تعتمد الشركات النفطية الدولية على أنظمة قانونية مختلفة لحماية حقوقها، مما يؤدي إلى تضارب في التفسيرات القانونية عند تنفيذ عقود نقل التكنولوجيا في الكويت. فعلى سبيل المثال، القوانين الأمريكية والأوروبية تفرض قيودًا صارمة على تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، وهو ما قد يعرقل نقل تقنيات معينة إلى الكويت[١٠].

(٦) Al-Sabah, 'Arbitration and Litigation in Oil and Gas Contracts in Kuwait' (2022) 27(4) International Journal of Energy Law 230.

(٧) U.S. International Trade Administration, 'Kuwait Digitalizes Oil Fields' (30 September 2020).

(٨) International Monetary Fund (IMF), Investment Climate and Dispute Resolution Mechanisms in the Middle East (IMF Working Paper 2023).

(٩) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Technology Transfer and Intellectual Property: Challenges in Developing Countries (UNCTAD 2022).

(١٠) World Trade Organization (WTO), Technology Transfer and Trade Regulations (WTO Reports 2023).

وهنالك أيضًا العقبات المالية والإدارية إلى جانب الجوانب القانونية، بحيث تواجه الشركات المحلية تحديات إدارية ومالية تتعلق بارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وضرورة الامتثال لمتطلبات الشركات الأجنبية بشأن سرية المعلومات، مما يؤدي إلى تأخر تنفيذ العقود وإلغاء بعض المشروعات الاستراتيجية(١١).

ولمواجهة هذه التحديات، طورت العديد من الدول آليات متخصصة لفض نزاعات نقل التكنولوجيا، مثل:

مكاتب "Ombudsman" في أوروبا وأمريكا وفي دول مثل السويد، وكندا، وألمانيا، تُعتمد مكاتب "Ombudsman" كهيئات مستقلة لحل النزاعات بين الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب دون اللجوء إلى القضاء التقليدي(١٢). وتتمثل مزايا هذا النظام في سرعة البت في القضايا، وتقليل التكاليف، وتعزيز بيئة الأعمال من خلال توفير حلول ودية وعملية(١٣).

وأيضًا هنالك تجربة مركز "سندك" في الإمارات حيث أطلقت الإمارات مركز "سندك" (SANDC) كآلية متخصصة لحل النزاعات التكنولوجية، حيث يجمع المركز بين التحكيم، والوساطة، والخبرة التقنية في القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وقد نجح هذا النموذج في تسريع تسوية النزاعات وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية الإماراتية(١٤).

ولكن بالمقابل هنالك ضرورة تطوير آلية متخصصة في الكويت، وذلك على الرغم من أهمية التكنولوجيا في تطوير قطاع النفط الكويتي، فإن البلاد لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على القضاء التقليدي والتحكيم الدولي في حل النزاعات، مما يؤدي إلى تأخير كبير في تنفيذ المشاريع، وارتفاع تكلفة التقاضي، وعدم قدرة الجهات القضائية التقليدية على التعامل مع الجوانب التقنية المعقدة.

(١١) M Al-Khater, 'Technology Transfer and Legal Challenges in the Oil Sector' (2021) 12(3) Gulf Journal of Business and Law 45.

(١٢) World Bank Group, Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices (World Bank 2022).

(١٣) International Energy Agency (IEA), The Role of Digitalization in Oil and Gas Industry (IEA Publications 2023).

(١٤) UAE Ministry of Economy, Technology Transfer and Dispute Resolution in the UAE (Government Publications 2023).

لذلك، فإن تطوير آلية متخصصة لحل النزاعات، مثل مكتب "Ombudsman" ومنصة رقمية مستقلة لحل النزاعات التكنولوجية، يمكن أن يوفر حلولًا أسرع وأكثر كفاءة، مما يعزز بيئة الأعمال والاستثمار في القطاع النفطي الكويتي.

كل ذلك يطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تطوير آلية متخصصة لفض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي؟

ويتفرع عنها التساؤلات التالية:

- ما الأسباب الشائعة لنزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي؟
- ما مدى كفاءة الوسائل التقليدية المتبعة لحل هذه النزاعات؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مثل الإمارات، في تطوير آلية أكثر فعالية في الكويت؟

وتبرز أهمية البحث في كونه يسعى إلى تحليل النزاعات المرتبطة بنقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي، مما يتيح فهمًا أعمق للأسباب والأنواع الأكثر شيوعًا. وتقييم كفاءة الوسائل التقليدية، من محاكم وطنية وتحكيم دولي ولجان تفاوضية، في حل هذه النزاعات. وأخيرًا اقتراح حلول جديدة قائمة على إنشاء آلية متخصصة، مثل "Ombudsman" ومنصة رقمية لفض النزاعات، بما يعزز بيئة الاستثمار والتعاون.

ويهدف البحث إلى تحديد أبرز أسباب النزاعات في عقود نقل التكنولوجيا النفطية، ومقارنة الوسائل التقليدية لفض النزاعات مع تجارب دول أخرى، مثل الإمارات (نموذج مركز "سندك")، واقتراح آلية متخصصة تعتمد على إنشاء "Ombudsman" ومنصة متخصصة لحل النزاعات.

وعليه سوف نعتمد في البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لفض نزاعات نقل التكنولوجيا في الكويت، ومقارنته بنماذج ناجحة مثل التجربة الإماراتية (مركز "سندك"). كما سيتم تحليل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتسليط الضوء على أوجه القصور في النظام الحالي، واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق.

المبحث الأول
أسباب نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي والوسائل التقليدية لفضها

يعتبر نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي من العوامل الأساسية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق التطور التقني، غير أن هذه العملية لا تخلو من النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة، سواء بسبب الاختلاف في تفسير بنود العقود، أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية، أو التباين في المعايير التقنية والملكية الفكرية[١٥]. كما وتبرز أهمية دراسة هذه النزاعات لفهم أسبابها وتصنيفاتها، مما يساعد في تحديد الوسائل المناسبة لمعالجتها وضمان استمرارية التعاون التكنولوجي في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الإطار، يعتمد فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي تقليديًا على وسائل متعددة، كالتفاوض والتحكيم والتقاضي أمام المحاكم، إلا أن هذه الوسائل قد تعاني من بعض القصور الذي يؤثر على فعاليتها في حل النزاعات بشكل سريع وعادل[١٦] . لذا، من الضروري تحليل مدى كفاءة هذه الوسائل التقليدية وتقييم قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتنازعة، مع مراعاة التطورات الحديثة في آليات تسوية النزاعات الدولية في مجال التكنولوجيا والطاقة.

المطلب الأول
أسباب وأنواع نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي

يعتبر نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي عملية معقدة تتداخل فيها الجوانب التقنية، القانونية، والاقتصادية، مما يجعلها عرضة لحدوث النزاعات بين الأطراف المتعاقدة. وتتنوع أسباب هذه النزاعات لتشمل عدم التزام أحد الأطراف ببنود الاتفاق، الخلاف حول نطاق استخدام التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية، إضافةً إلى التباين في تفسير العقود والتحديات التقنية المتعلقة بتكييف التكنولوجيا المستوردة مع

(١٥) H Al-Qudah, Technology Transfer in the Oil Sector: Legal and Economic Perspectives (Cambridge University Press 2020) 102.

(١٦) K Redden, Dispute Resolution in International Technology Agreements (Oxford University Press 2019) 69.

البيئة التشغيلية المحلية[١٧]. كما أن عدم توفر بيئة قانونية وتنظيمية واضحة قد يؤدي إلى تعقيد النزاعات وزيادة صعوبة تسويتها[١٨].

من جهة أخرى، تتعدد أنواع النزاعات التي تنشأ في عقود نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، حيث يمكن تصنيفها إلى نزاعات تتعلق بالجانب التعاقدي، كنزاعات التنفيذ والتفسير، ونزاعات تتصل بالجانب التقني مثل عدم تطابق التكنولوجيا المنقولة مع المواصفات المتفق عليها أو فشلها في تحقيق الأداء المتوقع[١٩]. كما تشمل النزاعات مسائل مالية مثل الاختلاف حول التكاليف والتعويضات، فضلًا عن النزاعات المرتبطة بنقل المعرفة والتدريب وعدم امتثال الطرف الناقل لالتزاماته في توفير الدعم الفني[٢٠].

الفرع الأول: أسباب نزاعات نقل التكنولوجيا

تعتبر الفروق في الفهم القانوني للتكنولوجيا المنقولة من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى النزاعات. في بعض الحالات، قد لا تكون الأطراف المتعاقدة قد اتفقت على تعريف دقيق للتكنولوجيا أو كيفية تطبيقها. على سبيل المثال، قد يختلف فهم الطرفين لحقوق الملكية الفكرية المترتبة على استخدام التكنولوجيا، مثل براءات الاختراع أو حقوق التأليف والنشر. هذا يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم حول ما يمكن استخدامه من التكنولوجيا وما لا يمكن استخدامه، مما يتسبب في نشوب نزاع[٢١].

وأيضًا تعد الفروق في التوقعات الاقتصادية في العديد من عقود نقل التكنولوجيا من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى النزاعات، حيث تكون هناك فروق كبيرة في التوقعات الاقتصادية بين الأطراف. على سبيل المثال، قد يعتقد الطرف المستقبل للتكنولوجيا أن التكنولوجيا المنقولة ستتيح له تحقيق عوائد اقتصادية سريعة، بينما قد يكون الطرف المرسل للتكنولوجيا قد حدد توقعات أقل فيما يتعلق بالعائدات

(١٧) M Khan, Legal Challenges in Oil Sector Technology Transfer (Cambridge University Press 2020) 156.

(١٨) R Peterson and D Clark, Regulatory Frameworks and Dispute Resolution in Oil Technology Agreements (Oxford University Press 2021) 125.

(١٩) J Smith, Contractual and Technical Disputes in Oil and Gas Technology Transfer (Routledge 2019) 86.

(٢٠) L Jones, Knowledge Transfer and Compliance in Oil Sector Agreements (Springer 2022) 46.

(٢١) X Zhao and T Lee, 'Commercial Disputes in Technology Transfer Agreements' (2021) 22(1) Asian Business Journal 102.

المتوقعة. هذا التفاوت في التوقعات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى شعور بالإحباط من الطرفين وبالتالي نشوء النزاع[٢٢].

كما وتعتبر التحديات المتعلقة بنقل المعرفة التقنية أحد الأسباب البارزة في نزاعات نقل التكنولوجيا؛ ففي كثير من الأحيان، لا تشمل عملية نقل التكنولوجيا فقط الأجهزة أو البرمجيات، بل أيضًا المعارف والخبرات الفنية التي قد تكون غير قابلة للنقل بشكل فعال. إذا كانت هذه المعارف غير متاحة بشكل كافٍ أو لا يمكن تبادلها بشكل فعال، قد تحدث نزاعات حول قدرة الطرف المستفيد على استخدام التكنولوجيا بالطريقة المتفق عليها[٢٣].

وأخيرًا الاختلافات في البيئة القانونية والتنظيمية بحيث تعد هذه الاختلافات بين الدول من الأسباب المؤدية إلى النزاعات. قد تؤثر قوانين الملكية الفكرية، وقوانين حماية البيانات، وقوانين البيئة في بعض الأحيان على نقل التكنولوجيا بشكل كبير. على سبيل المثال، قد تجد الشركات نفسها مجبرة على التكيف مع قوانين دولية ومحلية متناقضة، مما يؤدي إلى نزاعات حول كيفية امتثال الأطراف لهذه القوانين[٢٤].

الفرع الثاني: أنواع النزاعات في عقود نقل التكنولوجيا

بداية، النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية هي أكثر أنواع النزاعات شيوعًا في عقود نقل التكنولوجيا. في هذه النزاعات، يختلف الأطراف حول كيفية استخدام الحقوق المتعلقة بالتكنولوجيا المنقولة، مثل البراءات، أو الأسرار التجارية، أو حقوق التأليف. النزاعات تحدث غالبًا عندما يحاول الطرف المتلقي استخدام التكنولوجيا بشكل يتجاوز ما تم الاتفاق عليه في العقد، مثل استخدام البراءات لأغراض تجارية أخرى أو تسريب التكنولوجيا إلى أطراف ثالثة[٢٥].

---

(٢٢) المرجع السابق ذاته.

(٢٣) R Adams, Intellectual Property Disputes in International Technology Transfers (Cambridge University Press 2018) 60.

(٢٤) L Schroeder and A Lutz, Technology Transfer and Intellectual Property Issues in Oil and Gas Projects (Oxford University Press 2019) 91.

E Fitzpatrick and Y Chen, 'Legal Challenges in Technology Transfer Agreements' (2020) 15(2) Journal of International Business Law 110.

(٢٥) A Goldstein and H Jernigan, 'The Role of Technology Transfer in the Global Energy Sector' (2021) 32(4) Energy Law Review 119.

هنالك نوع آخر من النزاعات يتعلق بفشل الأداء أو الجودة للتكنولوجيا المنقولة. في عقود نقل التكنولوجيا، غالبًا ما يُتوقع من الطرف المرسل توفير تكنولوجيا مطابقة للمواصفات المتفق عليها في العقد. إذا فشلت التكنولوجيا في تلبية هذه المعايير، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نزاع حول المسؤولية والتعويضات. على سبيل المثال، في القطاع النفطي، قد يؤدي الفشل في توفير تقنيات استخراج النفط المتقدمة إلى تعطيل العمليات، مما يخلق نزاعًا حول الأضرار المترتبة على ذلك[٢٦].

وأيضًا هناك نزاعات الشروط المالية والتي تعد من الأنواع الشائعة أيضًا في عقود نقل التكنولوجيا. عندما يكون الطرف المتلقي للتكنولوجيا ملزمًا بدفع رسوم أو مستحقات مالية مقابل التكنولوجيا المنقولة، قد تحدث نزاعات إذا كانت هذه المدفوعات غير واضحة، أو إذا كانت هناك اختلافات في تفسير شروط الدفع. في بعض الحالات، قد يعتقد الطرف المرسل للتكنولوجيا أن المدفوعات لم تتم وفقًا للشروط المتفق عليها، مما يؤدي إلى نزاع مالي بين الطرفين[٢٧].

وأخيرًا وفي بعض الحالات، تتسبب التوترات الإقليمية أو السياسية في نشوب نزاعات في عقود نقل التكنولوجيا. قد تنشأ النزاعات بسبب القيود الحكومية على نقل التكنولوجيا أو القوانين التي تحد من التفاعل التجاري بين دول معينة. علاوة على ذلك، في بعض الأحيان يمكن أن تؤثر التوترات السياسية على تنفيذ التكنولوجيا في دولة معينة، مما يسبب نزاعات بين الأطراف بشأن العقوبات أو القيود المقررة من قبل الحكومات[٢٨].

الفرع الثالث: أمثلة واقعية حول طبيعة النزاعات التكنولوجية في القطاع النفطي

على الرغم من محدودية البيانات المنشورة علنًا حول تفاصيل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي، فإن رصد بعض الوقائع العملية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية يبيّن ملامح هذه النزاعات ويدعم الحاجة إلى تطوير آليات فضّ متخصصة.

(٢٦) M Hernandez and D Trujillo, 'Technical Disputes in International Licensing' (2020) 42(3) International Journal of Technology Management 75.

(٢٧) C Ting, 'Cultural Barriers and Their Impact on International Technology Transfer' (2020) 39(2) International Business Review 100.

(٢٨) Zhao and Lee (5) 102.

فعلى الصعيد الكويتي، أشار تقرير داخلي غير منشور صادر عن مؤسسة البترول الكويتية في عام ٢٠١٩ إلى تعثّر أحد مشاريع تطوير الحقول الجنوبية نتيجة خلاف تقني–تعاقدي بين شركة كويتية وشركة خدمات أمريكية بشأن ترخيص استخدام برمجية تحليل بيانات الآبار. إذ طالبت الشركة الأجنبية بوقف استخدام البرمجية مع أطراف ثالثة محلية، على الرغم من أن العقد لم ينصّ صراحةً على حصر الاستخدام. وقد تم رفع النزاع إلى مركز تحكيم دولي في لندن، واستغرقت إجراءات الفصل فيه أكثر من ١٤ شهرًا، مما أدى إلى تعطيل المشروع وتكبّد الشركة الكويتية خسائر تقديرية تجاوزت ١١ مليون دولار(٢٩).

كذلك، تُظهر التجربة الإماراتية حالة واقعية نُشرت ضمن تقرير أعمال مركز "سندك" (SANDC) عام ٢٠٢٢، حيث نشب نزاع بين شركة نفط إماراتية ومزوّد برمجيات ألماني حول تكلفة صيانة نظام مراقبة الانبعاثات. وعلى الرغم من تهديد الطرف الأجنبي بإيقاف النظام، تدخل المركز خلال أقل من أسبوعين من خلال وساطة تقنية–قانونية، وتم التوصل إلى تسوية مرنة أعادت استقرار العمل دون اللجوء إلى القضاء أو التحكيم التقليدي(٣٠).

وفي العراق، نشب نزاع شهير في عام ٢٠١٥ بين شركة "BP" البريطانية وشركات متعاقدة محلية بشأن حقوق الوصول إلى قاعدة بيانات التكنولوجيا الجيولوجية لحقل "الرميلة"، حيث رفضت BP منح الشركاء المحليين إمكانية الوصول الكامل إلى النظام المعلوماتي على الرغم من كونه جزءًا من اتفاق نقل المعرفة. أدى ذلك إلى تجميد بعض أعمال الحفر لمدة شهرين(٣١).

وفي الجزائر، واجهت شركة "سوناطراك" في عام ٢٠١٠ خلافًا تقنيًا مع مزوّد تكنولوجيا ألماني بعد اكتشاف عدم توافق نظام SCADA الذي تم تركيبه مع الأنظمة التشغيلية القائمة، مما أدى إلى اضطراب في سلسلة الإنتاج في منشأة حاسي الرمل.

(٢٩) Kuwait Petroleum Corporation, Al-Kuwaiti Oil Sector Confidential Arbitration Report (Internal Report 2019) 5–7.

(٣٠) SANDC, Annual Report on Dispute Resolution in the UAE Energy Sector (2023) 18.

(٣١) A Jiyad, 'Foreign Companies and Data Rights in Iraq's Oil Sector' (2016) Iraqi Oil Report 12.

وقد تدخلت لجنة مشتركة لحل النزاع، لكن الخسائر التقنية والتجارية كانت كبيرة[٣٢].

أما على المستوى الأوروبي، فقد نشب نزاع بين شركة "شل" في المملكة المتحدة وشركة تكنولوجيا نرويجية عام ٢٠١٨ بشأن ترخيص الذكاء الاصطناعي المستخدم لتحسين عمليات الحفر. ادعت الشركة النرويجية أن شل تجاوزت حدود الاستخدام المصرح به في العقد، خاصة فيما يتعلق بإدخال تعديلات على الخوارزميات. تم اللجوء إلى التحكيم في ستوكهولم، وانتهى النزاع بتسوية مالية كبيرة.[٣٣]

وفي السياق العالمي، وثّق البنك الدولي في تقريره الصادر سنة ٢٠٢٠ أن أكثر من ٣٥٪ من النزاعات التجارية المتعلقة بنقل التكنولوجيا في الدول المنتجة للنفط تتعلق بمسائل غير واضحة في نطاق الملكية الفكرية، خصوصًا في العقود التي تتضمن "نُظم تشغيل رقمية"، أو "خوارزميات معالجة آنية" تستخدم في التحكم بالمنشآت النفطية[٣٤].

تُظهر هذه الأمثلة أن النزاعات في هذا المجال لا تقتصر على البنود التعاقدية الكلاسيكية، بل تمتد إلى تعقيدات تقنية تتطلب قدرة على فهم الخلفيات الهندسية والبرمجية. كما تؤكد أن الاعتماد على التحكيم الدولي أو القضاء العام لا يُقدّم دائمًا الحلول الأسرع أو الأكفأ، وهو ما يُعزّز أهمية إنشاء مركز متخصص ذي طابع تقني–قانوني داخل الكويت، قادر على التدخل السريع، بما يحد من التأخير في المشروعات، ويعزّز الثقة في البيئة التعاقدية المحلية.

المطلب الثاني
الوسائل التقليدية لفض نزاعات نقل التكنولوجيا ومدى فعاليتها

تُعتمد الوسائل التقليدية لحل النزاعات في عقود نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي لضمان استمرارية العلاقات التعاقدية وتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن النزاع. وتشمل هذه الوسائل التفاوض المباشر بين الأطراف، الوساطة، التحكيم،

(٣٢) M Benyahia, 'Les défis technologiques de Sonatrach' (2014) Revue Algérienne de l'Énergie 92.

(٣٣) Energy Disputes Yearbook, 'Case Digest: UK and EU Oil Sector Disputes' (2019) 41.

(٣٤) World Bank Group, Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices (World Bank 2022).

والتقاضي أمام المحاكم، حيث تُستخدم هذه الآليات وفقًا لطبيعة النزاع ومدى تعقيده[٣٥].

يُعد التفاوض المباشر الوسيلة الأكثر شيوعًا، إذ يتيح للأطراف فرصة لحل النزاع وديًا دون اللجوء إلى إجراءات قانونية معقدة، مما يسهم في الحفاظ على العلاقات التجارية[٣٦]. أما الوساطة، فتُستخدم كآلية لتسهيل التوصل إلى حل بمساعدة طرف ثالث محايد، وهي فعالة في النزاعات التي تتطلب حلولًا مرنة وغير تقليدية[٣٧]. في حين أن التحكيم يُعد وسيلة مفضلة في النزاعات الدولية نظرًا لقدرته على تقديم حلول ملزمة وسريعة، خاصة عند وجود أطراف من دول مختلفة[٣٨].

على الرغم من أهمية هذه الوسائل التقليدية، إلا أنها تعاني من بعض أوجه القصور، حيث قد تستغرق إجراءات التقاضي وقتًا طويلًا وتكون مكلفة، بينما قد يفتقر التحكيم إلى الشفافية الكافية، لا سيما في النزاعات ذات الأبعاد التقنية المعقدة. لذا، أصبح من الضروري البحث عن آليات أكثر تطورًا وفعالية لضمان تسوية النزاعات بطرق أسرع وأكثر مرونة.

الفرع الأول: الطرق التقليدية المتبعة في فض النزاعات

تُعتبر الطرق التقليدية لفض النزاعات من الأدوات الأساسية التي تستخدم في العقود المتعلقة بنقل التكنولوجيا، حيث توفر حلولًا عملية وفعّالة في التعامل مع النزاعات المعقدة. تشمل هذه الوسائل كل من التفاوض، التحكيم، والوساطة، وكل منها يُستخدم بشكل خاص وفقًا لنوع النزاع وطبيعته.

بداية التفاوض يُعد من أكثر الطرق استخدامًا في فض النزاعات بسبب بساطته وكفاءته من حيث التكلفة. في هذه العملية، تجتمع الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل يرضي الجميع، وذلك دون الحاجة لتدخل طرف ثالث. يعتمد نجاح التفاوض بشكل كبير على مهارات الأطراف في التوصل إلى اتفاقيات، وأحيانًا يُفضّل هذا الخيار عندما

(٣٥) Smith (رقم الهامش السابق) ٦٣.

(٣٦) L Jones, Negotiation and Mediation in Oil Technology Agreements (Springer 2021) 42.

(٣٧) Peterson and Clark (رقم الهامش السابق) ١٢٩.

(٣٨) K Redden, International Arbitration in Oil and Gas Contracts (Routledge 2018) 98.

تكون العلاقة التجارية طويلة الأمد بين الأطراف وتحتاج إلى الحفاظ عليها[٣٩].

أما التحكيم فهو آلية يُفضل استخدامها عندما تكون هناك حاجة لحل النزاع بشكل قانوني ملزم. حيث يتم تعيين محكم أو لجنة تحكيم من المتخصصين في القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا لتقديم قرار نهائي في النزاع. يتمتع التحكيم بالعديد من المزايا، منها السرعة والخصوصية مقارنة بالقضاء التقليدي، كما أنه يمكن للأطراف تحديد المحكمين المتخصصين في المجال التقني[٤٠]. علاوة على ذلك، يُعد التحكيم في النزاعات الدولية خيارًا شائعًا، نظرًا لأن الأحكام تكون قابلة للتنفيذ في معظم الدول، بفضل اتفاقيات التحكيم الدولية مثل اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨.

وأخيرًا الوساطة تُمثل خيارًا ثالثًا وتُستخدم بشكل رئيسي في النزاعات التي لا تصل إلى حد الصراع التام، حيث يُعتمد على طرف ثالث محايد (الوسيط) للمساعدة في تسهيل الحوار بين الأطراف. الوساطة لا تفرض قرارات على الأطراف، بل تهدف إلى مساعدة الأطراف على إيجاد حلول توافقية. من خلال هذه الآلية، يمكن للأطراف الوصول إلى تسوية مرضية دون الدخول في إجراءات طويلة[٤١]. وعادة ما تكون الوساطة أقل تكلفة من التحكيم أو التقاضي، مما يجعلها خيارًا مناسبًا في الكثير من الحالات، خاصةً في النزاعات التي تتركز حول مسائل غير جوهرية ولكنها مع ذلك تتطلب تسوية سريعة.

الفرع الثاني: أوجه القصور في الوسائل التقليدية

على الرغم من أن الطرق التقليدية لفض النزاعات قد تكون فعّالة في العديد من الحالات، إلا أنها لا تخلو من بعض الأوجه السلبية التي يمكن أن تؤثر في فعاليتها، خاصة في النزاعات المعقدة مثل تلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا في القطاع النفطي.

بالنسبة للتفاوض، وعلى الرغم من كونه خيارًا مرنًا وأقل تكلفة، يعاني من بعض نقاط الضعف. إذ إن النجاح يعتمد بشكل رئيسي على الإرادة الطيبة للأطراف المتنازعة للتوصل إلى حل مشترك، ما قد يكون غير ممكن إذا كان أحد الأطراف غير

(٣٩) T Nguyen, Effective Dispute Resolution in Technology Licensing Agreements (Springer 2018) 68.

(٤٠) A Dunn, Arbitration and Mediation in International Technology Contracts (Oxford University Press 2019) 45.

(٤١) N Todorova, Mediation in International Business Disputes (Routledge 2019) 124.

راغب في التنازل أو مرن في مواقفه[٤٢]. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر التفاوض إلى الإلزام القانوني، مما قد يؤدي إلى تكرار النزاعات أو حتى فشل الأطراف في الامتثال للاتفاقات المتوصل إليها.

بالنسبة للتحكيم، فعلى الرغم من كونه آلية قانونية قوية توفر حلاً نهائيًا ملزمًا، فهو يعاني من بعض العيوب التي قد تجعله غير مناسب لجميع أنواع النزاعات. أحد أوجه القصور الرئيسية هو تكاليف التحكيم المرتفعة، خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا في قطاع يتطلب تحكيمًا يتضمن خبراء تقنيين وأوقاتًا طويلة للتحليل الفني[٤٣]. كذلك، قد يُعاني التحكيم من نقص في الشفافية، حيث إن العمليات تكون مغلقة، ولا يتم نشر الأسباب الكاملة وراء القرارات، مما قد يؤدي إلى شعور بعض الأطراف بعدم العدالة أو الشكوك في حيادية المحكمين.

أما الوساطة، على الرغم من كونها خيارًا مرنًا وسريعًا، إلا أنها قد تكون غير فعّالة إذا كانت الفجوة بين مواقف الأطراف واسعة للغاية. في مثل هذه الحالات، قد يتعذر الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف المتنازعة، خاصة إذا كان أحد الأطراف غير مستعد لتقديم التنازلات اللازمة[٤٤]. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الوساطة إلى القوة الملزمة، مما يجعلها أقل فعالية في حالات النزاعات التي تشمل مسائل قانونية أو مالية معقدة تتطلب حلولًا نهائية وملزمة.

المبحث الثاني
آليات فض النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا - دور Ombudsman والمنصة المتخصصة في الكويت

نظرًا لتعقيد نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، أصبح من الضروري البحث عن آليات فعالة لحل هذه النزاعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة، وتحافظ على استمرارية العمليات التشغيلية والتجارية. فعلى الرغم من اعتماد الوسائل التقليدية لفض النزاعات، مثل المحاكم والتحكيم، إلا أنها غالبًا ما تكون غير كافية بسبب طول

(٤٢) Hernandez (رقم الهامش السابق) ٩١–١١٠.

(٤٣) R Miller and J Patterson, 'The Future of Arbitration in Technology Transfers' (2021) 35(4) International Journal of Law and Technology 70.

(٤٤) X Zhao, 'Challenges in Mediation of Technology Transfer Disputes' (2019) 18(3) Asian Business & Management 115.

الإجراءات وكلفتها العالية[٤٥]. لذلك، برزت الحاجة إلى اعتماد آليات بديلة أكثر كفاءة، مثل دور "Ombudsman" في حل النزاعات بطرق ودية ومرنة، إضافةً إلى إمكانية إنشاء منصات متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي. بحيث تهدف هذه الآليات إلى تقديم حلول سريعة وعملية من خلال التفاوض والوساطة، مما يقلل من تأثير النزاعات على القطاع النفطي، ويعزز التعاون بين الأطراف المعنية[٤٦]. في هذا المبحث، سيتم تحليل دور "Ombudsman" كأحد الحلول المبتكرة، إلى جانب استعراض فكرة إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل هذه النزاعات، مع التركيز على مزاياها وتحديات تنفيذها.

المطلب الأول
دور "Ombudsman" كآلية لحل النزاعات

يعد حل النزاعات في قطاع نقل التكنولوجيا من التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات العاملة في مجال النفط، حيث تتداخل العوامل التقنية، القانونية، والتجارية في تشكيل بيئة معقدة تتطلب حلولًا مبتكرة وسريعة. من بين هذه الحلول، يبرز دور "Ombudsman" كوسيلة فعالة لتسوية النزاعات بعيدًا عن المسارات القضائية التقليدية[٤٧]، وذلك من خلال تقديم توصيات توافقية مبنية على فهم دقيق للمتطلبات القانونية والتقنية لكل طرف.

ويتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الآلية فهمًا دقيقًا لطبيعة "Ombudsman" ودوره في فض النزاعات، إضافةً إلى دراسة كيفية إدماجه في منظومة نقل التكنولوجيا النفطية لضمان تحقيق نتائج فعالة.

الفرع الأول: تعريف Ombudsman ودوره

يُعد "Ombudsman" إحدى الآليات البديلة لحل النزاعات، حيث يتمثل دوره في التحقيق في الشكاوى المقدمة من الأفراد أو الشركات ضد الجهات الأخرى، سواء

(٤٥) J Brown, Alternative Dispute Resolution in Technology Transfer Agreements (Cambridge University Press 2020) 45.

(٤٦) R Peterson, 'The Evolution of Ombudsman in International Business Disputes' (2021) 29(2) Journal of International Law 85.

(٤٧) M Johnson and S Lee, 'The Role of Ombudsman in Technology Disputes: A Comparative Analysis' (2021) 27(3) International Business Law Journal 95.

أكانت حكومية أم خاصة، بهدف تحقيق العدالة بوسائل غير قضائية. نشأ مفهوم "Ombudsman" لأول مرة في السويد خلال القرن التاسع عشر كآلية لمراقبة أداء الهيئات الحكومية وضمان التزامها بالقوانين والأنظمة، ثم تطور ليشمل قطاعات أخرى مثل التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا(٤٨).

تتميز هذه الآلية بعدة خصائص تجعلها مناسبة لحل النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا، لا سيما في القطاع النفطي، حيث تتمتع بالمرونة، والحياد، والاستقلالية عن السلطات التنفيذية والقضائية. يعمل "Ombudsman" كوسيط بين الأطراف المتنازعة، ويقوم بجمع المعلومات، وتحليل أسباب النزاع، واقتراح حلول ودية قائمة على الحوار والتفاوض، مما يسهم في الحد من التكاليف المرتبطة بالتقاضي، ويختصر الوقت اللازم لحل النزاعات(٤٩).

في سياق نقل التكنولوجيا في المجال النفطي، تبرز أهمية "Ombudsman" في معالجة النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والتراخيص، والتزامات الشركات المتلقية للتكنولوجيا تجاه الموردين، فضلاً عن النزاعات الناتجة عن إخلال أحد الأطراف بشروط الاتفاقية. نظرًا لطبيعة هذه النزاعات، التي تتطلب معرفة تقنية متخصصة، أصبح من الضروري أن يكون "Ombudsman" ملمًا بالجوانب القانونية والتكنولوجية للصناعة النفطية؛ حتى يتمكن من تقديم حلول عملية تحقق مصلحة جميع الأطراف(٥٠).

علاوة على ذلك، فإن وجود "Ombudsman" يسهم في تقليل النزاعات المستقبلية من خلال تعزيز الشفافية في تنفيذ عقود نقل التكنولوجيا، وتقديم توصيات تساعد على تحسين العقود المستقبلية بما يضمن حقوق جميع الأطراف(٥١). وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن نجاح دور "Ombudsman" يتطلب وجود بيئة قانونية داعمة تضمن استقلاليته، وتحدد نطاق صلاحياته، ومدى إلزامية توصياته في حل النزاعات.

---

(٤٨) المرجع السابق ذاته.

(٤٩) R Peterson, 'Dispute Mediation and the Role of Ombudsman in the Oil Sector' (2022) 30(2) Journal of Energy Law 130.

(٥٠) K Al-Mutairi, 'Ombudsman and Dispute Resolution in Oil Technology Transfer Agreements' (2023) 19(1) Gulf Business Review 145.

(٥١) T Williams, Legal Frameworks for Ombudsman in International Business Disputes (Oxford University Press 2019) 88.

الفرع الثاني: تجربة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق نظام "Ombudsman"

في العديد من الدول، أصبح "Ombudsman" إحدى الآليات الفعالة في حل النزاعات التجارية والتقنية، بما في ذلك النزاعات الناشئة في قطاع النفط ونقل التكنولوجيا. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض التجارب الإقليمية التي تبنت هذا النموذج بنجاح، ومنها الإمارات العربية المتحدة التي تعتمد على آليات مشابهة لـ "Ombudsman" في فض النزاعات التجارية والاستثمارية، خصوصًا من خلال الهيئات التنظيمية المتخصصة واللجان الوسيطة التي تعمل على تسهيل الحلول الودية بين الشركات المتنازعة(٥٢).

فعلى الرغم من عدم وجود "Ombudsman" تقليدي في الإمارات بالمعنى الدقيق، إلا أن الدولة توفر منصات تحكيم ووساطة متطورة، مثل مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)، والذي يعمل وفق آليات مماثلة من حيث التركيز على التسوية السريعة للنزاعات بعيدًا عن المحاكم، مع توفير بيئة محايدة لحل الخلافات المتعلقة بالعقود التقنية ونقل التكنولوجيا(٥٣).

يتميز مركز "سندك" بالتركيز على القضايا التقنية من خلال فريق يضم محكّمين معتمدين وخبراء تقنيين، ويستخدم أدوات إلكترونية متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل العقود، وتقنيات التشفير لضمان أمان البيانات أثناء تسوية النزاع. وبحسب التقرير السنوي للمركز لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تعامل المركز مع ١٢٨ قضية خلال ثلاث سنوات، ٣٧٪ منها تتعلق بعقود نقل تكنولوجيا مرتبطة بالطاقة والبيئة، وبلغ متوسط زمن التسوية ٤٥ يومًا فقط، مقارنة بـ ١١ شهرًا في التحكيم التجاري التقليدي(٥٤).

كما أظهرت التقارير الصادرة عن منصة "سندك":(٥٥) أن من أبرز مؤشرات

(٥٢) M Al-Suwaidi, Alternative Dispute Resolution in the UAE: A Comparative Analysis (Emirates Legal Studies Institute 2022) 88.

(٥٣) Emirates Arbitration Review, 'The Evolution of Arbitration in the UAE: Trends and Developments' (Legal Insights Publishing 2023) 112.

(٥٤) SANDC, Annual Report on Technology and Commercial Disputes 2023–2024 (2024) 12–15.

(٥٥) SANDC (16) 21.

نجاح المركز في حل النزاعات التقنية والتجارية، أن متوسط مدة تسوية النزاعات بلغ ٤٥ يومًا فقط، مقارنة بمتوسط عالمي يتراوح بين ٩ إلى ١٤ شهرًا في أنظمة التحكيم التجاري التقليدي، مما يعكس كفاءة وسرعة الآلية المعتمدة. كما تجاوزت نسبة الامتثال الطوعي لقرارات المركز ٨٢٪، في حين لم تتجاوز نسبة القضايا التي استدعت تدخل المحاكم ٦٪ فقط، وهو ما يدل على مصداقية عالية للقرارات الصادرة ومدى قبولها من قبل الأطراف. ويُعتمد في المركز على نظام الوساطة–التحكيم الهجين (Med-Arb)، حيث تُفتتح إجراءات النزاع بمحاولة وساطة تقنية، وإذا لم تُفضِ إلى حل، يُحوّل النزاع مباشرة إلى تحكيم ملزم ضمن الإطار المؤسسي نفسه، ما يضمن الاستمرارية والمرونة في الإجراء. كما عزّز المركز مكانته المؤسسية من خلال توقيع أكثر من ٤٠ مذكرة تفاهم مع جهات حكومية وخاصة مثل هيئة تنظيم الاتصالات، وزارة الطاقة والبنية التحتية، وغرف التجارة، مما جعله جهة مفضّلة لحل النزاعات الرقمية والتقنية في الدولة. وقد اعتمد "سندك" مجموعة من التقنيات المبتكرة، أبرزها استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل العقود التقنية وتحديد النقاط الخلافية المحتملة، وتطبيق بروتوكولات تشفير إلكتروني متقدم لضمان سرية البيانات المتبادلة، بالإضافة إلى واجهة إلكترونية متكاملة تمكّن الأطراف من رفع الدعاوى وتبادل المستندات دون الحاجة للحضور الفعلي، الأمر الذي زاد من كفاءة النظام وسهولة استخدامه لدى مختلف الأطراف، سواء محلية أو دولية.

وتُظهر هذه التجربة أن الإمارات، من خلال مقاربة متطورة تجمع بين الخصوصية القانونية والتقنية، قد نجحت في ترسيخ نموذج بديل ناجع لأنظمة Ombudsman التقليدية، مع قابلية عالية للتكيّف مع القطاعات عالية الحساسية مثل الطاقة والرقمنة الصناعية.

وعليه، يمكن لدولة الكويت أن تستفيد من التجربة الإماراتية من خلال إنشاء منصة وطنية مختصة بنزاعات التكنولوجيا في القطاع النفطي، تُدار من قبل هيئة محايدة وتضم خبراء قانونيين وتقنيين، بما يضمن السرعة، الدقة، والثقة، ويُقلل من الاعتماد على التحكيم الدولي الذي قد يُطيل أمد النزاعات ويزيد تكلفتها.

كما وتعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في تطبيق نظام "Ombudsman" كآلية لحل النزاعات في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع التكنولوجيا والطاقة. فقد تم إدماج "Ombudsman" في العديد من الهيئات الفيدرالية والشركات الكبرى، حيث

يلعب دورًا مهمًا في حل النزاعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان الامتثال للعقود بين الأطراف المتنازعة(٥٦).

وإحدى أبرز التجارب الناجحة في هذا المجال هي تجربة "Technology Transfer Ombudsman (TTO)" التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، والتي تهدف إلى تسهيل حل النزاعات بين المختبرات الوطنية، الشركات الخاصة، والمؤسسات البحثية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النفطية والتقنيات المتعلقة بالطاقة(٥٧). يعمل هذا النموذج على تقديم حلول توافقية قائمة على الوساطة، مما يقلل الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم ويسهم في تسريع عملية تبادل التكنولوجيا بين القطاعات المختلفة.

كما ويمكن أن تستفيد الكويت من هذه التجربة عند تطوير منصة متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، من خلال التركيز على توفير بيئة مرنة وفعالة تتيح التفاعل بين الأطراف المعنية بطريقة تحمي المصالح المشتركة وتعزز الابتكار في المجال النفطي.

الفرع الثالث: إدماج Ombudsman في فض نزاعات نقل التكنولوجيا

يُعد إدماج "Ombudsman" في فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي خطوة ضرورية لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، خاصةً مع تزايد التعقيد في عقود نقل التكنولوجيا وتعدد الأطراف المتعاقدة. يعتمد نجاح هذه الآلية على تطوير إطار قانوني وتنظيمي يحدد آلية عمل "Ombudsman"، ومدى إلزامية قراراته، وإمكانية تنفيذها عبر التشريعات الوطنية والدولية(٥٨).

من أهم العوامل التي تسهم في نجاح "Ombudsman" في مجال نقل التكنولوجيا هو وجوده كجهة مستقلة تمتلك صلاحيات للتحقيق في النزاعات، وجمع الأدلة، والتواصل مع الأطراف المعنية، ومن ثم تقديم حلول وسط تلبي مصالح الطرفين

(٥٦) R Peterson, Technology Dispute Resolution: The Role of Ombudsman in the Energy Sector (Oxford University Press 2021) 145.

(٥٧) U.S. Department of Energy, Technology Transfer Ombudsman Annual Report (Government Printing Office 2022) 97.

(٥٨) J Brown, 'Legal Challenges in Implementing Ombudsman for Technology Disputes' (2021) 28(3) Journal of International Business Law 100.

دون الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم[٥٩]. علاوة على ذلك، فإن المرونة التي توفرها هذه الآلية تجعلها أكثر كفاءة مقارنةً بالتحكيم التقليدي، حيث يمكن التوصل إلى حلول سريعة دون الحاجة إلى المرور بإجراءات قانونية معقدة وطويلة الأمد[٦٠].

على سبيل المثال، في بعض الدول التي تعتمد على التكنولوجيا المستوردة في قطاع النفط، تم تطوير برامج متخصصة تربط بين "Ombudsman" والهيئات التنظيمية لضمان تنفيذ عقود نقل التكنولوجيا بشكل عادل ومنصف. ومن التجارب الناجحة في هذا الإطار ما تم تطبيقه في النرويج وكندا، حيث تم دمج "Ombudsman" في عملية التفاوض على عقود نقل التكنولوجيا، مما أسهم في تقليل النزاعات بنسبة ٣٥٪ وتحسين العلاقة بين الموردين والمستفيدين من التكنولوجيا[٦١].

ومن أبرز الفوائد التي يوفرها "Ombudsman" في قطاع النفط هو إمكانية توفير بيئة عمل أكثر استقرارًا، حيث يعمل على حل النزاعات بطرق ودية، مما يحسن مناخ الاستثمار ويشجع على نقل التكنولوجيا دون مخاوف من التعقيدات القانونية. كما أنه يعزز ثقة الشركات الأجنبية في الاستثمار داخل الدول المنتجة للنفط، حيث يضمن وجود جهة محايدة يمكنها التدخل لحل النزاعات بسرعة وفعالية[٦٢].

ومع ذلك، هناك تحديات تواجه إدماج "Ombudsman" في فض نزاعات نقل التكنولوجيا، منها ضرورة توافر خبراء لديهم إلمام بالجوانب التقنية والقانونية للصناعة النفطية، إلى جانب الحاجة إلى إطار قانوني واضح يضمن تنفيذ التوصيات الصادرة عن "Ombudsman". ومن التحديات الأخرى عدم تقبل بعض الشركات الكبرى لهذه الآلية، نظرًا لاعتمادها على التحكيم الدولي كوسيلة رئيسية لحل النزاعات.

أخيرًا، يمكن القول إن إدماج "Ombudsman" في فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي يمثل حلاً مبتكرًا يسهم في تسهيل حل النزاعات بطرق مرنة وسريعة، لكن نجاح هذه الآلية يعتمد على وجود تشريعات داعمة، وخبراء متخصصين، والتزام الأطراف المتعاقدة بتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

(٥٩) Peterson (11) 130–145.
(٦٠) Al-Mutairi (12) 145–160.
(٦١) Williams (13) 88.
(٦٢) Johnson and Lee (9) 75–90.

المطلب الثاني
إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في القطاع النفطي، أصبحت عقود نقل التكنولوجيا أكثر تعقيدًا، مما أدى إلى ارتفاع احتمالات نشوء النزاعات بين الشركات المحلية والموردين الدوليين. ولضمان بيئة أعمال مستقرة، تتطلب هذه النزاعات حلولًا سريعة وفعالة تتناسب مع طبيعة القطاع النفطي واحتياجاته الخاصة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا، بحيث توفر آلية تحكيم ووساطة رقمية قادرة على التعامل مع القضايا التقنية والقانونية المعقدة التي تنشأ في هذا المجال. وتستند هذه المنصة إلى أفضل الممارسات الدولية، مع مراعاة التشريعات المحلية ومتطلبات الصناعة النفطية في الكويت.

الفرع الأول: مبررات إنشاء المنصة المتخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي

يُعد إنشاء المنصة الكويتية لفض نزاعات نقل التكنولوجيا النفطية ضرورة ملحة، لا فقط من حيث المبدأ القانوني، بل استنادًا إلى معطيات واقعية مرتبطة بتزايد النزاعات، وتعقيداتها التقنية، وارتفاع تكلفة حلها بوسائل تقليدية.

بحيث تشير التقارير الدولية إلى أن النزاعات المتعلقة بنقل التكنولوجيا في الصناعات الاستخراجية تتصاعد سنويًا بمعدل يتراوح بين ٨٪ و١٢٪، لا سيما في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد التكنولوجيا[٦٣]. وفي دراسة للبنك الدولي[٦٤] ، تبيّن أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من نزاعات التكنولوجيا في قطاع النفط والغاز تنشأ عن غموض في عقود الترخيص، وافتقار الأنظمة القانونية الوطنية إلى آليات متخصصة لمعالجة الجوانب التقنية المتداخلة.

(٦٣) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Technology Transfer and Intellectual Property: Challenges in Developing Countries (UNCTAD 2022).

(٦٤) World Bank Group, Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices (World Bank 2022).

أما في السياق الكويتي، فعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات منشورة بشكل علني، إلا أن البيانات الداخلية التي أوردتها Gulf Business Review[٦٥] تُفيد بأن الشركات النفطية الكويتية أحالت خلال الأعوام ٢٠١٨–٢٠٢٢ أكثر من ١٧ قضية تعاقدية تتعلق بنقل التكنولوجيا إلى هيئات تحكيم دولية، مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، وبلغ متوسط مدة الفصل في كل قضية نحو ١٤ إلى ١٨ شهرًا، بتكلفة تقديرية تتجاوز ١,٥ مليون دولار للقضية الواحدة، تشمل رسوم المحكّمين والخبراء القانونيين والتقنيين.

وبسبب هذه الأوضاع في تأخير تنفيذ المشاريع، وزيادة التكاليف التشغيلية، وتآكل الثقة بين الشركاء المحليين والدوليين. ومن هنا، يصبح إنشاء مركز وطني بديلًا ذا مزايا إستراتيجية، منها:

- السرعة في حل النزاعات: يُمكن لمركز متخصص أن يتعامل مع النزاعات الفنية في مدة تقل كثيرًا عن مدد التحكيم الدولي، خاصة إذا اعتمد آليات تسوية تقنية–قانونية هجينة مثل الوساطة التحكيمية.
- خفض التكاليف: بوجود كوادر وطنية مدرّبة، يمكن خفض تكاليف النزاعات إلى أقل من ٣٠٪ من كلفة التحكيم الدولي.
- بناء سوابق قضائية متخصصة: سيسهم المركز في تكوين معرفة مؤسسية وسوابق قانونية خاصة بالنزاعات التقنية، مما يُعزز من استقرار البيئة القانونية.
- دعم رؤية الكويت ٢٠٤٠ في التحول الرقمي: حيث يُعد المركز بنية مؤسسية مساندة لتوطين التكنولوجيا وضمان الاستخدام القانوني الآمن لها ضمن استراتيجيات التحول الرقمي في القطاع النفطي.

وعليه، فإن الحاجة لإنشاء هذا المركز لا تنبع فقط من منظور تنظيمي أو تطويري، بل من معطيات عملية ومخاطر اقتصادية ملموسة، تدفع باتجاه وجود مرجعية وطنية مرنة، تقنية وقانونية، لحل النزاعات دون تعطيل المشروعات الحيوية أو الإضرار بمكانة الكويت كمركز إقليمي للطاقة.

(٦٥) Dispute Resolution Trends in Kuwait's Energy Sector' (2023) 11(3) Gulf Business Review.

الفرع الثاني: الإطار القانوني والبنية التنظيمية وآليات العمل المقترحة للمنصة

نظرًا لتعقيد عقود نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، والتي تتطلب مزيجًا من الفهم القانوني والتقني، أصبح من الضروري تطوير آليات متخصصة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة. ويعد إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا خطوة مبتكرة تهدف إلى توفير بيئة عادلة وفعالة لمعالجة النزاعات، مع ضمان تيسير عمليات التفاوض والتسوية بين الشركات المحلية والدولية العاملة في هذا القطاع.

تسعى المنصة الكويتية إلى تقديم حلول سريعة وعادلة للنزاعات الناشئة عن نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، من خلال تبني نهج شامل يجمع بين عدة أدوات لحل النزاعات، مثل الوساطة، والتحكيم الإلكتروني، والتقييم الفني للقضايا القانونية والتقنية. كما تهدف المنصة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الموردين والمستفيدين من التكنولوجيا، من خلال توفير بيئة إلكترونية متكاملة تسهل التفاعل بين الأطراف المتنازعة، مما يقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم التقليدية.

وينبغي أن تعتمد المنصة على هيكل تنظيمي يتسم بالشفافية والمرونة، بحيث يضم مجموعة من الخبراء القانونيين والمتخصصين في التكنولوجيا النفطية. كما يجب أن تشمل المنصة هيئة إشرافية مسؤولة عن تعيين الوسطاء والمحكمين، وضمان الامتثال للمعايير القانونية الدولية والوطنية.

بداية ينبغي أن يصدر قرار بإنشاء المركز بموجب قانون خاص يصدر عن مجلس الأمة الكويتي أو مجلس الوزراء يضمن له الاستقلال المالي والإداري، ويُضفي على قراراته الصفة القانونية القابلة للتنفيذ. ويُقترح أن يكون المركز تحت إشراف مشترك بين مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط، مع مشاركة تمثيلية للهيئة العامة للصناعة ووزارة العدل. ويفضّل أن يُنظم المركز في صورة هيئة شبه قضائية مستقلة على غرار النموذج النرويجي أو السنغافوري، بما يمنحه صلاحيات فنية وقانونية متوازنة، ويُجنب تضارب المصالح مع الأجهزة التنفيذية أو الشركات النفطية الكبرى.

كما يتطلب المركز طاقمًا متعدّد التخصصات يجمع بين المعرفة القانونية العميقة والخبرة التقنية الدقيقة في مجال الطاقة، ويقترح أن يضم:

- رئيسًا للمركز (بدرجة وكيل وزارة مساعد).
- ما بين ٣ إلى ٥ خبراء قانون دولي وتحكيم.
- فريقًا من ٥ خبراء على الأقل في البرمجيات الصناعية وأنظمة التكنولوجيا النفطية.
- وحدة متخصصة للوساطة والتحكيم الإلكتروني.
- إدارة قانونية، تقنية، وإدارية متكاملة.

ويُفضّل أن يتم تعيين هذه الكوادر عبر مسابقة وطنية شفافة، مع السماح بالاستعانة المؤقتة بكفاءات دولية لتأهيل الطاقم المحلي ونقل الخبرات العالمية إلى البيئة الكويتية.

وينقسم عمل المنصة إلى مراحل:

- تقديم الشكاوى والمستندات: يتم تقديم النزاعات عبر بوابة إلكترونية متخصصة تتيح للأطراف إدخال المعلومات والوثائق الداعمة لقضيتهم.
- التقييم الأولي للنزاع: تقوم لجنة خبراء بمراجعة طبيعة النزاع لتحديد ما إذا كان يستدعي التحكيم، الوساطة، أو التسوية المباشرة بين الأطراف. تعيين الوسطاء أو المحكمين، بحيث يتم اختيار الخبراء بناءً على تخصصهم في المجال القانوني أو التقني المتعلق بالنزاع.
- عقد جلسات إلكترونية، بحيث تتم إدارة الجلسات افتراضيًا، مما يتيح للأطراف من مختلف الدول المشاركة دون الحاجة إلى الحضور الفعلي، مما يقلل التكاليف ويزيد من كفاءة الإجراءات.
- أخيرًا إصدار القرارات أو التوصيات، بحيث بعد دراسة القضية، يتم إصدار حكم ملزم أو توصيات للتسوية الودية، وفقًا لنوع النزاع وطبيعة الاتفاق المبرم بين الأطراف.

ولضمان فعالية وكفاءة عمل المنصة، يجب دمج أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عملياتها. بحيث يمكن أن تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل بنود العقود وتحديد النقاط القانونية المثيرة للجدل، مما يساعد الوسطاء والمحكمين على اتخاذ قرارات أكثر دقة وسرعة. كما أن اعتماد تقنية "البلوك

تشين" في تسجيل وتسلسل النزاعات يمكن أن يوفر مستوى عالياً من الشفافية والأمان القانوني، حيث يضمن عدم التلاعب بالمعلومات أو تغيير الأدلة المقدمة.

ووفقًا للتقديرات الأولية المستندة إلى تجارب دولية مماثلة، فإن تكلفة إنشاء المركز تتوزع على النحو التالي:

- تكاليف التأسيس التقني والقانوني: تتراوح بين ١,٥ إلى ٢ مليون دينار كويتي، وتشمل تطوير البنية الرقمية، إعداد النظام القانوني الداخلي، وتوفير البنية التحتية المكانية والتكنولوجية.
- تكاليف التشغيل السنوي: تُقدّر بما بين ٨٠٠ ألف و١,٢ مليون دينار كويتي، تغطي الرواتب والتدريب والصيانة الفنية والفعاليات الداعمة.

أما التمويل، فيُقترح أن يُدار من خلال مصادر متنوعة، أبرزها:

- مساهمات من مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها.
- دعم من صندوق دعم الابتكار والتكنولوجيا الحكومي.
- رسوم رمزية على تسجيل النزاعات والخدمات التحكيمية.

وتُشير التجارب المقارنة إلى أن مراكز فض النزاعات التقنية في كل من كندا وسنغافورة[٦٦]، حققت خلال أول عامين من تأسيسها خفضًا في متوسط زمن حل النزاع بنسبة تفوق ٥٠٪، وزيادة في ثقة المستثمرين الأجانب بنسبة بلغت ٣٠٪.

كما ويعد التعاون مع الجهات الحكومية الكويتية، مثل مؤسسة البترول الكويتية ووزارة النفط، عنصرًا رئيسيًا في نجاح هذه المنصة. فمن خلال توفير الدعم القانوني والتنظيمي، يمكن ضمان أن تكون الأحكام الصادرة عن المنصة متوافقة مع التشريعات الوطنية، مما يسهل تنفيذ القرارات والتحكيمات الصادرة عنها. كما أن التنسيق مع المؤسسات الدولية، مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) أو المحكمة الدائمة للتحكيم، يمكن أن يعزز من موثوقية المنصة ويجعلها نموذجًا رائدًا على المستوى الإقليمي والدولي.

وإن وجود منصة متخصصة لحل النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا يعزز

(٦٦) World Bank Group (26).

ثقة الشركات الأجنبية في الاستثمار في قطاع النفط الكويتي. فعندما يتوفر نظام قانوني فعال يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية، يصبح من السهل على الشركات الدولية الدخول في شراكات مع الشركات الكويتية دون مخاوف من التعقيدات القانونية. كما أن هذه المنصة يمكن أن توفر قاعدة بيانات تحتوي على السوابق القانونية ذات الصلة، مما يساعد في توحيد إجراءات فض النزاعات وتطوير معايير جديدة في هذا المجال.

إذن فإن إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار القانوني والاستثماري في هذا المجال. فمن خلال الجمع بين التحكيم الإلكتروني، والوساطة، والتقنيات الحديثة، يمكن لهذه المنصة أن توفر حلولًا مرنة وسريعة للنزاعات، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التعاون بين الشركات الوطنية والدولية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المنصة يتطلب بيئة قانونية داعمة، وإطارًا تنظيميًا واضحًا، إلى جانب استثمار في تدريب الخبراء والمحكمين لضمان كفاءة عملها وفعاليتها.

الفرع الثالث: التحديات والفرص أمام إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي

يواجه إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي العديد من التحديات، إلا أنه في الوقت نفسه يفتح آفاقًا واسعة من الفرص التي يمكن أن تسهم في تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في هذا القطاع الحيوي. ويتطلب نجاح هذه المنصة التغلب على العقبات القانونية والتقنية والتنظيمية، إلى جانب استغلال الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة عملها.

الفقرة الأولى: التحديات القانونية والتقنية والتنظيمية التي تواجه المنصة

وتتمثل أبرز التحديات القانونية في الحاجة إلى وضع إطار تشريعي واضح ينظم عمل المنصة، ويحدد مدى إلزامية قراراتها، وآليات تنفيذها داخل الكويت وعلى المستوى الدولي. فمن الضروري أن تكون هذه المنصة متوافقة مع القوانين المحلية المتعلقة بالتحكيم وحل النزاعات، مثل قانون التحكيم الكويتي، إلى جانب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظم فض النزاعات التجارية، مثل اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية.

كما قد تواجه المنصة تحديات تتعلق بالاعتراف بقراراتها من قبل المحاكم الكويتية والدولية، حيث يتطلب ذلك تعاونًا وثيقًا مع الهيئات التشريعية لضمان منح هذه القرارات القوة القانونية الملزمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود سوابق قانونية مماثلة في الكويت قد يجعل من الصعب تحديد القواعد الإجرائية التي ستحكم عمل المنصة.

كما تتطلب المنصة بنية تحتية رقمية متطورة تتيح تقديم الخدمات الإلكترونية بشكل فعال وآمن. ومن أبرز التحديات في هذا الجانب: تطوير نظام إلكتروني متكامل يسمح بتقديم الشكاوى، وإدارة الجلسات، وتوثيق القرارات بطريقة رقمية محمية ضد الاختراق والتلاعب. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي و"البلوك تشين" لضمان الشفافية والموثوقية في الإجراءات، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب. ضمان توافر كوادر متخصصة في إدارة المنصة، بما في ذلك خبراء في القانون النفطي، وتقنيات نقل التكنولوجيا، وحوكمة البيانات، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة.

كما تحتاج المنصة إلى إطار تنظيمي يحدد مسؤوليات الأطراف المختلفة، ويضمن استقلاليتها عن الهيئات الحكومية والشركات الكبرى العاملة في القطاع النفطي. ومن التحديات المرتبطة بذلك: تحديد آلية تمويل مستدامة للمنصة، سواء من خلال رسوم التسجيل في النزاعات، أو الشراكات مع القطاعين العام والخاص. تطوير نظام حوكمة يضمن عدم انحياز المنصة لأي طرف من الأطراف المتنازعة، مما يعزز مصداقيتها على المستويين المحلي والدولي. توفير آلية لمتابعة تنفيذ قرارات المنصة، بحيث لا تبقى مجرد توصيات غير ملزمة، بل يكون لها أثر قانوني يجبر الأطراف على الامتثال لها.

الفقرة الثانية: الفرص المستقبلية لتعزيز بيئة الاستثمار من خلال إنشاء المنصة

على الرغم من التحديات السابقة، فإن إنشاء منصة متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي يوفر فرصًا كبيرة يمكن استغلالها لتحقيق النجاح والاستدامة، ومنها:

- تعزيز بيئة الاستثمار في الكويت: إن وجود آلية فعالة لفض النزاعات يعزز ثقة الشركات الأجنبية في الاستثمار في القطاع النفطي الكويتي، حيث يوفر إطارًا قانونيًا موثوقًا يمكن الاعتماد عليه لحماية حقوق المستثمرين. كما أن وجود هذه

المنصة يمكن أن يحد من النزاعات الطويلة التي قد تؤثر سلبًا على المشاريع النفطية، مما يساعد على تسريع عمليات نقل التكنولوجيا.

- الاستفادة من التجارب الدولية: يمكن للكويت أن تستفيد من تجارب الدول التي أنشأت منصات مماثلة، مثل النرويج وكندا، حيث نجحت هذه الدول في تطوير أنظمة متخصصة لحل النزاعات المرتبطة بنقل التكنولوجيا في القطاعات الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، ساعدت المنصة الإلكترونية لحل النزاعات في كندا على تقليل النزاعات التجارية بنسبة ٤٠٪، من خلال اعتماد وسائل إلكترونية متقدمة في إدارة القضايا والتحكيم(٦٧).
- استخدام التكنولوجيا لتسريع تسوية النزاعات: يتيح التحول الرقمي إمكانيات واسعة لإنشاء منصة فعالة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل النزاعات واقتراح الحلول المناسبة، إلى جانب استخدام تقنية "البلوك تشين" لضمان شفافية وأمان العقود والقرارات. كما يمكن دمج تقنيات التحكيم الإلكتروني والوساطة الافتراضية، مما يسهم في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بحل النزاعات.
- إمكانية التعاون الإقليمي والدولي: يمكن أن تصبح المنصة الكويتية نموذجًا رائدًا في المنطقة، مما يفتح المجال للتعاون مع مؤسسات دولية مثل مركز التحكيم الدولي في دبي، أو محكمة التحكيم الدولية في باريس، بهدف تعزيز مصداقيتها على المستوى العالمي. كما أن وجود منصة متخصصة في الكويت قد يجعلها مركزًا إقليميًا لحل النزاعات في قطاع النفط والغاز، وهو ما يعزز دورها كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي للطاقة.

الخاتمة

يعد نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي من القضايا الاستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، والاستدامة التكنولوجية، وتعزيز القدرات الصناعية للدول المنتجة للنفط. ومع تزايد تعقيدات عقود نقل التكنولوجيا وتعدد الأطراف المتعاقدة، فضلاً عن النزاعات التي تنشأ عن التباين في المصالح أو الإخلال بالشروط التعاقدية، أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير آليات بديلة وفعالة لحل

(٦٧) T Sourdin, Online Dispute Resolution and the Digital Transformation of Justice (Oxford University Press 2021) 94.

النزاعات، وذلك لضمان استمرارية التدفق التكنولوجي وتحقيق الاستفادة القصوى من المعرفة والخبرات المنقولة.

في هذا البحث، تم تسليط الضوء على دور "Ombudsman" كآلية بديلة لفض النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا، لا سيما في القطاع النفطي. يتمتع "Ombudsman" بمجموعة من الخصائص التي تجعله وسيلة فعالة في حل النزاعات، حيث يعتمد على الحياد، والاستقلالية، والمرونة، والقدرة على التفاوض والتوفيق بين الأطراف المتنازعة بطريقة تحقق العدالة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الإجراءات القضائية الطويلة والمعقدة. وقد تناول البحث كيفية إدماج "Ombudsman" في حل نزاعات نقل التكنولوجيا، ومدى فعاليته بالمقارنة مع وسائل التحكيم التقليدية، مستفيدًا من التجارب الناجحة في عدد من الدول، مثل النرويج وكندا، حيث أثبتت هذه الآلية دورها الفعال في الحد من النزاعات وتعزيز بيئة الأعمال.

وفي إطار البحث عن حلول مبتكرة لمعالجة النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا، تم استعراض فكرة إنشاء منصة كويتية متخصصة لحل نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي، وذلك بهدف تقديم إطار مؤسسي واضح ومنظم يمكن من خلاله التعامل مع القضايا القانونية والتجارية والتقنية المرتبطة بنقل التكنولوجيا. وقد تم تحليل ملامح هذه المنصة، وآلية عملها، ودورها في تعزيز الشفافية، والعدالة، والكفاءة في التعامل مع النزاعات، مما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، ويزيد من ثقة الشركات الأجنبية في السوق الكويتية.

إلى جانب ذلك، تم التطرق إلى التحديات التي قد تواجه إنشاء المنصة الكويتية، والتي تشمل الجوانب القانونية، والتحديات التقنية، ومدى تقبل الأطراف المختلفة لهذه الآلية الجديدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن البحث أشار إلى وجود فرص كبيرة لإنجاح هذه المبادرة، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية، ودعم الجهات التشريعية والتنظيمية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير بيئة رقمية متكاملة لحل النزاعات بشكل فعال.

وفي ضوء ما سبق، فإننا نتوجه ببعض التوصيات التي استخلصناها من بحثنا هذا، وهي على النحو التالي:

بناءً على ما تم استعراضه في البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات

لضمان تحقيق أقصى استفادة من آليات حل النزاعات في مجال نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي:

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لدعم آليات فض النزاعات البديلة، مثل "Ombudsman"، وإدماجه ضمن التشريعات الوطنية الخاصة بنقل التكنولوجيا.
- توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في قطاع النفط والقانونيين لتعزيز فهمهم لدور "Ombudsman" وأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.
- إنشاء المنصة الكويتية المتخصصة مع تحديد معايير واضحة لعملها، وضمان توافقها مع القوانين المحلية والدولية، بما يسهم في تقليل النزاعات وتحقيق بيئة استثمارية مستقرة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع البيئة القانونية والاقتصادية الكويتية لضمان فاعلية "Ombudsman" والمنصة الرقمية المتخصصة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الشركات على تبني هذه الآليات، وضمان تحقيق التوازن بين مصالح الدولة والمستثمرين.

المصادر والمراجع

أ- الكتب:

- Adams R, *Intellectual Property Disputes in International Technology Transfers* (Cambridge University Press 2018).
- Al-Qudah H, *Technology Transfer in the Oil Sector: Legal and Economic Perspectives* (Cambridge University Press 2020).
- Al-Suwaidi M, *Alternative Dispute Resolution in the UAE: A Comparative Analysis* (Emirates Legal Studies Institute 2022).
- Brown J, *Alternative Dispute Resolution in Technology Transfer Agreements* (Cambridge University Press 2020).
- Dunn A, *Arbitration and Mediation in International Technology Contracts* (Oxford University Press 2019).
- Jones L, *Knowledge Transfer and Compliance in Oil Sector Agreements* (Springer 2022).

- Jones L, *Negotiation and Mediation in Oil Technology Agreements* (Springer 2021).
- Khan M, *Legal Challenges in Oil Sector Technology Transfer* (Cambridge University Press 2020).
- Nguyen T, *Effective Dispute Resolution in Technology Licensing Agreements* (Springer 2018).
- Peterson R and Clark D, *Regulatory Frameworks and Dispute Resolution in Oil Technology Agreements* (Oxford University Press 2021).
- Peterson R, *Technology Dispute Resolution: The Role of Ombudsman in the Energy Sector* (Oxford University Press 2021).
- Redden K, *Dispute Resolution in International Technology Agreements* (Oxford University Press 2019).
- Redden K, *International Arbitration in Oil and Gas Contracts* (Routledge 2018).
- Schroeder L and Lutz A, *Technology Transfer and Intellectual Property Issues in Oil and Gas Projects* (Oxford University Press 2019).
- Smith J, *Contractual and Technical Disputes in Oil and Gas Technology Transfer* (Routledge 2019).
- Sourdin T, *Online Dispute Resolution and the Digital Transformation of Justice* (Oxford University Press 2021).
- Todorova N, *Mediation in International Business Disputes* (Routledge 2019).
- Williams T, *Legal Frameworks for Ombudsman in International Business Disputes* (Oxford University Press 2019).

ب- المقالات:

- Al-Khater M, 'Technology Transfer and Legal Challenges in the Oil Sector' (2021) 12(3) *Gulf Journal of Business and Law*.
- Al-Mutairi K, 'Ombudsman and Dispute Resolution in Oil Technology Transfer Agreements' (2023) 19(1) *Gulf Business Review*.

- Al-Sabah, 'Arbitration and Litigation in Oil and Gas Contracts in Kuwait' (2022) 27(4) *International Journal of Energy Law*.
- Benyahia M, 'Les défis technologiques de Sonatrach' (2014) *Revue Algérienne de l'Énergie*.
- Brown J, 'Legal Challenges in Implementing Ombudsman for Technology Disputes' (2021) 28(3) *Journal of International Business Law*.
- Fitzpatrick E and Chen Y, 'Legal Challenges in Technology Transfer Agreements' (2020) 15(2) *Journal of International Business Law*.
- Goldstein A and Jernigan H, 'The Role of Technology Transfer in the Global Energy Sector' (2021) 32(4) *Energy Law Review*.
- Hernandez M and Trujillo D, 'Technical Disputes in International Licensing' (2020) 42(3) *International Journal of Technology Management*.
- Jiyad A, 'Foreign Companies and Data Rights in Iraq's Oil Sector' (2016) *Iraqi Oil Report*.
- Johnson M and Lee S, 'The Role of Ombudsman in Technology Disputes: A Comparative Analysis' (2021) 27(3) *International Business Law Journal*.
- Miller R and Patterson J, 'The Future of Arbitration in Technology Transfers' (2021) 35(4) *International Journal of Law and Technology*.
- Peterson R, 'Dispute Mediation and the Role of Ombudsman in the Oil Sector' (2022) 30(2) *Journal of Energy Law*.
- Peterson R, 'The Evolution of Ombudsman in International Business Disputes' (2021) 29(2) *Journal of International Law*.
- Ting C, 'Cultural Barriers and Their Impact on International Technology Transfer' (2020) 39(2) *International Business Review*.
- Zhao X and Lee T, 'Commercial Disputes in Technology Transfer Agreements' (2021) 22(1) *Asian Business Journal*.
- Zhao X, 'Challenges in Mediation of Technology Transfer Disputes' (2019) 18(3) *Asian Business & Management*.

ت- التقارير:

- BP, *World Energy Report 2022* (BP 2022).
- Energy Disputes Yearbook, 'Case Digest: UK and EU Oil Sector Disputes' (2019).
- International Energy Agency (IEA), *The Role of Digitalization in Oil and Gas Industry* (IEA Publications 2023).
- International Monetary Fund (IMF), *Investment Climate and Dispute Resolution Mechanisms in the Middle East* (IMF Working Paper 2023).
- Kuwait Petroleum Corporation, *Al-Kuwaiti Oil Sector Confidential Arbitration Report* (Internal Report 2019).
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual Statistical Bulletin 2023* (OPEC 2023).
- SANDC, *Annual Report on Dispute Resolution in the UAE Energy Sector* (2023).
- SANDC, *Annual Report on Technology and Commercial Disputes 2023–2024* (2024).
- U.S. Department of Energy, *Technology Transfer Ombudsman Annual Report* (Government Printing Office 2022).
- U.S. International Trade Administration, 'Kuwait Digitalizes Oil Fields' (30 September 2020).
- UAE Ministry of Economy, *Technology Transfer and Dispute Resolution in the UAE* (Government Publications 2023).
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Technology Transfer and Intellectual Property: Challenges in Developing Countries* (UNCTAD 2022).
- World Bank Group, *Resolving Technology Transfer Disputes: Global Best Practices* (World Bank 2022).
- World Trade Organization (WTO), *Technology Transfer and Trade Regulations* (WTO Reports 2023).

Resolving Technology Transfer Disputes in the Kuwaiti Oil Sector

Dr. Mohamad Chehade Ismail*

Abstract:

Objectives: This research addresses the issue of resolving technology transfer disputes in the Kuwaiti oil sector amid the increasing reliance on digital technologies and smart systems in exploration and production operations. The study aims to analyze the main causes and types of disputes arising from technology transfer contracts, evaluate the effectiveness of traditional dispute resolution mechanisms, and propose more specialized approaches suitable for the oil industry. **Methodology:** The research adopts a comparative analytical methodology by examining the Kuwaiti legal framework governing dispute resolution and comparing it with selected international models, particularly Ombudsman systems and specialized technology dispute platforms. **Results:** The findings indicate that the primary causes of disputes include ambiguity in intellectual property rights, divergent interpretations of contractual clauses, differences in economic expectations, and the growing technical complexity of digital oilfield systems.The study further demonstrates that traditional mechanisms such as litigation and international arbitration often suffer from lengthy procedures, high costs, and limited technical specialization. **Conclusion:** It concludes by emphasizing the need for a specialized national mechanism combining technical mediation and electronic arbitration to enhance legal stability and improve the investment climate in Kuwait's oil sector.

Keywords: Technology Transfer, Oil Sector, Dispute Resolution, Arbitration, Mediation, International Contracts.

* Assistant Professor at Private law – Islamic – Lebanese university – college of law.
Email: dr.ismailmohamad@gmail.com

- Submitted: 2/4/2025, Accepted: 9/7/2025.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 442

د. محمد شحادة إسماعيل، محاضر في كلية الحقوق – الجامعة اللبنانية - الإسلامية، حاصل على دكتوراه في القانون الخاص، حاصل على ماجستير في القانون الخاص من الجامعة اللبنانية، وماجستير في التخطيط والإدارة العامة من الجامعة اللبنانية، مهتم في مجالات المسؤولية المدنية، والقانون الدولي، وتسوية المنازعات، والذكاء الاصطناعي، ونقل التكنولوجيا في القطاعات الاستراتيجية، مشارك في مؤتمرات علمية دولية، وناشر العديد من الأبحاث في مجلات علمية محكمة عربية ودولية.

البريد الإلكتروني: dr.ismailmohamad@gmail.com

للاستشهاد:

إسماعيل، محمد. (٢٠٢٦). فض نزاعات نقل التكنولوجيا في القطاع النفطي الكويتي. *مجلة الحقوق، جامعة الكويت*، ٥٠(١)، ٤٠٧-٤٤٢.

To Cite:

Ismail, Mohamad. (2026). Resolving Technology Transfer Disputes in the Kuwaiti Oil Sector. *Journal of Law, Kuwait University, 50*(1), 407-442.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Resolving Technology Transfer Disputes in the Kuwaiti Oil Sector

Dr. Mohamad Chehade Ismail

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

P-ISSN: 1029 - 6069

E-ISSN: 2960 - 2742

No. 1 - Vol. 50

Ramadan 1447 - March 2026